



**Tikrit Journal of Administrative
and Economics Sciences**

مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية

EISSN: 3006-9149

PISSN: 1813-1719



The impact of insurance companies' commitment to implementing disclosure and transparency rules on governance principles: A case study on a sample of Iraqi insurance companies 2024

Hanan Shaker Mhmood*

Ministry of Higher Education and Scientific Research

Keywords:

Disclosure, Transparency, Control,
Insurance Companies, Governance.

ARTICLE INFO

Article history:

Received	20 Nov. 2024
Received in revised form	20 Dec. 2024
Accepted	05 Mar. 2025
Available online	30 Sep. 2025

©2023 THIS IS AN OPEN ACCESS ARTICLE
UNDER THE CC BY LICENSE

<http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/>



*Corresponding author:

Hanan shaker mhmood

Ministry of Higher Education
and Scientific Research



Abstract: The study aims to demonstrate the impact of applying disclosure and transparency rules as one of the basic pillars of governance in insurance companies. To achieve the study objective, questionnaires were distributed to a number of insurance companies operating in the Iraqi insurance market. The results showed the absence of the disclosure and transparency element in the insurance companies in the study sample, which is considered the basis for applying governance, which negatively affected the nature and quality of information and reports provided by insurance companies. The study also presented some recommendations, the most important of which is the need for an integrated general framework for corporate governance, methods of disclosing it whenever necessary, publishing standards of ethical behavior for service companies, holding training courses in the field of corporate governance, and selecting board members based on the principle of competence and experience.

أثر التزام شركات التأمين بتطبيق قواعد الإفصاح والشفافية على مبادئ الحوكمة دراسة حالة على عينة من شركات التأمين العراقية 2024

حنان شاكر محمود

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

المستخلص

تهدف الدراسة إلى تبيان أثر تطبيق قواعد الإفصاح والشفافية كأحد الركائز الأساسية للحوكمة في شركات التأمين، ولتحقيق هدف الدراسة تم توزيع استبيانات على عدد من شركات التأمين العاملة في سوق التأمين العراقي، وقد بينت النتائج غياب عنصر الإفصاح والشفافية بشركات التأمين عينة الدراسة والذي يعد الأساس لتطبيق الحوكمة الأمر الذي أثر سلباً على طبيعة ونوعية المعلومات والتقارير المقدمة من قبل شركات التأمين، كما قدمت الدراسة بعض التوصيات من أهمها ضرورة وجود إطار عام متكامل للحاكمة المؤسسية، وطرق الإفصاح عنها كلما دعت الحاجة، ونشر معايير السلوك الأخلاقي للشركات الخدمية، وإقامة دورات تدريبية في مجال الحاكمة المؤسسية، واختيار أعضاء مجلس الإدارة على مبدأ الكفاءة والخبرة.

الكلمات المفتاحية: الإفصاح، الشفافية، الرقابة، شركات التأمين، الحوكمة.

المقدمة

يعد موضوع الحاكمة المؤسسية من الموضوعات التي تهتم كل من البلدان المتقدمة، والنامية على حد سواء فمع شيوع ظاهرة العولمة وانهيار الحواجز التجارية، والعوائق الخاصة بانتقال رؤوس الأموال بين الدول، تزايدت أهمية هذا المفهوم في البلدان العربية مع تزايد الممارسات في بورصات المالية للدول العربية، وظهور العديد منها بصورة جيدة على الساحة العالمية، وتزايد أعداد الشركات العربية التي يتم تداول أسهمها في البورصات العربية والعالمية، لذا وجب الاهتمام بموضوع حوكمة الشركات في الدول العربية كي تضمن الحفاظ على السمعة المالية والمحاسبية، والكفاءة الاقتصادية لشركاتها، وخاصة شركات التأمين وهو ما يؤثر في نهاية الأمر على اقتصادياتها (السعدني، 2007) ونظراً للدور الكبير الذي تلعبه الحاكمة المؤسسية في استقرار الأسواق المالية، وزيادة تنافسية الشركات المساهمة العامة من خلال تعزيز الشفافية، وتعزيز الأداء المالي للشركات، وتحقيق توازن المصالح بين إدارة الشركة، والمساهمين، والعاملين، والدائنين، والأطراف الأخرى ذات العلاقة، مما يعني تخفيض تكلفة رأس المال وإمكانية الحصول على مصادر أقل تكلفة لتمويل المشاريع المستقبلية للشركة (أبو موسى، 2008) لذا يعد مبدأ الإفصاح المحاسبي أحد المبادئ الرئيسة للمحاسبة التي يتم بموجبها توفير المعلومات المهمة، والضرورية التي يحتاجها مختلف المستفيدين من القوائم، والتقارير المالية، وترجع المتطلبات النظامية للإفصاح المحاسبي إلى أنظمة الشركات وقوانينها. للحفاظ على حقوق المساهمين، والمستثمرين، والمساواة بينهم، وذوي العلاقة مع الشركة بشكل عام، والإدارة ومجالسها بشكل خاص، والحفاظ على حقوق أصحاب المصالح أيضاً، وإبراز مستوى الشفافية من خلال الإفصاح في بياناتها المحاسبية. وتتمحور هذه المبادئ حول مجالات رئيسية تنحصر في الأمور المتعلقة بحقوق المساهمين، المعاملة المتكافئة للمساهمين، تحديد دور أصحاب المصالح، كيفية الإفصاح والشفافية، وكيفية تحديد دور ومسؤوليات مجلس الإدارة، هذه المبادئ الرئيسية يجب أن تتوفر بصورة واضحة من أجل التطبيق السليم والتنفيذ المتناغم السلس من دون تعارض أو تضارب

ليتم الوصول بأمان لتحقيق أهداف الحوكمة. ومن ضمن المبادئ الجوهرية التي تضمنتها نجد التوجيهات الملزمة التي تنص على ضرورة أن يكفل إطار الحوكمة تحقق الإفصاح الدقيق والشفاف، وفي الوقت الملئم، بشأن المسائل كافة المتصلة بتأسيس الشركة، ومن بين ما يتم الإفصاح التام بشأنه حقيقة الموقف المالي للشركة، والأداء المحقق، والتفاصيل المتعلقة بالملكية، وأسلوب ممارسة السلطة وكيفية تحقيق هذه الممارسة وحدودها، من أجل توفير الشفافية التامة التي يتطلع لها الجميع، خاصة أن هذا الإفصاح وتلك الشفافية يعدان من الأركان الرئيسية التي تقوم عليها الحوكمة.

المنهجية والجهود المعرفية السابقة:

مشكلة البحث: نظرا للتحديات التي تواجهها شركات التأمين بسبب طبيعة أعمالها الخاصة وعد عوامل الخطر عنصراً أساسياً في عملية التأمين، يجب على شركات التأمين أن تكون أكثر حرصاً في الالتزام بمبادئ الإفصاح والشفافية لضمان الأداء التشغيلي الأمثل. وعلى هذه الخلفية طرح الإشكالية:

❖ إلى أي مدى تلتزم شركات التأمين العراقية بتطبيق قواعد الإفصاح والشفافية؟

أهمية البحث: تعد الشفافية إحدى الركائز الأساسية للاقتصاد الحديث وترتبط ارتباطاً وثيقاً بالسعي إلى تطبيق معايير وقيم النزاهة والعدالة والمصادقية والوضوح والمساءلة في الممارسات التجارية والإدارية. بالنسبة لإفصاحات الشركات المالية، فإنها توضح صحة المعلومات المقدمة والتفاصيل ذات الصلة الواردة في البيانات المالية أو تقارير التدقيق، ويتم تقديمها في شكل معلومات أو ملاحظات أساسية للمساعدة في تفسير تلك القوائم أو التقارير.

أهداف البحث: يهدف هذا البحث إلى تحقيق النقاط:

1. التعرف على القضايا العملية في تطبيق قواعد الإفصاح والشفافية على شركات التأمين في العراق.
2. فهم مدى تطبيق شركات التأمين العراقية لقواعد الإفصاح والشفافية كأحد متطلبات البدء بأنظمة الحوكمة.

3. تحديد مدى تأثير مستوى الإفصاح والشفافية المستخدم في تفعيل أداء شركات التأمين العراقية.

فرضية البحث: يمكن أن توفر مبادئ الإفصاح والشفافية إطاراً قوياً وفعالاً يمكن أن يساعد في تحسين عمليات المؤسسات التي تمت دراستها. ومن خلال مشكلة البحث يمكن صياغة فرضية البحث:

❖ هناك علاقة ارتباط بين شركات وقواعد الإفصاح والشفافية.

❖ هناك علاقة ذات دلالة احصائية بين الإفصاح والشفافية وقواعد الحوكمة في شركات التأمين.

وفي ضوء موضوع البحث تم استخدام أساليب التحليل الوصفي لوصف وتحليل وتفسير نتائج البحث كما تم تصميم استبيانات وتوزيعها لاختبار صحة الفرضيات. وقد طبقت نتائج الاستبيان على العاملين في شركات التأمين المدروسة وكذلك على أساتذة الجامعات وتم تحليلها باستخدام برنامج الحزمة الإحصائية.

الجهود المعرفية السابقة:

1. دراسة النور (2011) أثر تطبيق حوكمة الشركات في كفاءة الأداء في الشركات المساهمة في سوق الأوراق المالية.

تمثلت مشكلة الدراسة في حاجة الشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق الأوراق المالية إلى التطبيق السليم لآليات الحوكمة، خاصة أن الكثير منها يعاني من ضعف في كل من الشفافية وتطبيق الحوكمة وقد هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر التطبيق السليم للحوكمة على كفاءة أداء

الشركات، ودورها في تحقيق الأهداف والخطط والاستراتيجيات وضمان وسلامة اتخاذ القرارات ومحاربة الفساد وتوصلت الدراسة إلى أن هناك تأثير إيجابي للحوكمة على أداء مجلس الإدارة للقيام بمهامه ومسؤولياته وإن التطبيق السليم للحوكمة يساهم في جودة الأهداف والخطط والاستراتيجيات وسلامة القرارات وضمان تنفيذها كما أوصت الدراسة بالاستمرارية في تطوير نظام فعال للحوكمة من قبل الشركات أو من قبل الجهات الحكومية الرقابية ذات العلاقة ومنظمات العمال الدولية، وتفعيل دور لجنة المكافآت والتي تساعد في تحديد مكافآت ومرتبآت أعضاء مجلس الإدارة وكبار التنفيذيين.

2. دراسة قبلي (2017) دور مبادئ الحوكمة في تفعيل الأداء المالي لشركات التأمين

هدفت الدراسة إلى تبيان أثر تطبيق مبادئ حوكمة الشركات في تفعيل الأداء المالي لشركات التأمين العاملة في السوق الجزائرية، إذ توصلت الدراسة إلى أن أكبر مؤثر من مبادئ الحوكمة في تفعيل الأداء المالي هو مجلس الإدارة ليليه على التوالي المراجعة الداخلية، المراجعة الخارجية وأخيراً مبدأ المساءلة. وأظهرت نتائج الدراسة قصوراً في تطبيق مبادئ حوكمة الشركات مع التأكيد على غياب عنصر الإفصاح والشفافية، إذ تكتفي جل شركات التأمين بنشر التقارير المتعلقة بتطور رقم الأعمال والأنشطة المالية والتأمينية مما يعرقل عملية الرقابة والإشراف. وأوصت الدراسة بضرورة إصدار تشريعات ملزمة بتطبيق مبادئ الحوكمة وإصدار دليل لآليات ومبادئ حوكمة شركات التأمين.

ثانياً. الدراسات الأجنبية:

1. دراسة mhwaidy Aly & almutawaa Abdullah سنة 2010 بعنوان مستوى الإفصاح ومدى امتثال لمعايير التقارير المالية الدولية: IFRS دراسة تطبيقية حول المؤسسات الكويتية. تناولت هذه الدراسة مدى امتثال المؤسسات الكويتية بموجب معايير التقارير المالية الدولية مبينة العوامل المؤثرة على مستوى الإفصاح. ولغرض تحقيق أهداف هذه الدراسة تم تصميم مؤشر يتضمن 101 بند خاص بـ 12 معياراً محاسبياً دولياً 48 مؤسسة. بينت نتائج التحليل الإحصائي أن مستوى الإفصاح في المؤسسات محل الدراسة يقدر بـ 6 % وإن نسبة عدم امتثال المؤسسات للإفصاح والتي تقدر بـ 31% كانت نتيجة أسباب اقتصادية.

2. دراسة قام بها الباحثان ساشو أرشوف وألكسندر نوموسكي Sasho Naumoski Arsov، Aleksandar، من كلية الاقتصاد بجامعة قوس ديلساف (delcev Goce) بمقدونيا، 2014 بعنوان "الشفافية وممارسات الإفصاح في بعض الاقتصاديات الانتقالية"

تطرقت هذه الدراسة إلى تقييم مستوى الإفصاح والشفافية في الأسواق المالية لدول البلقان، باستعمال منهجية ستاندرد بورز، بالبحث عن توفر 98 بند في التقارير المالية لسنة 2012. وشملت الدراسة 134 شركة خاصة مدرجة، منها 49 شركة من مقدونيا، 43 من كرواتيا، و 42 من صربيا. وتوصلت الدراسة إلى نتائج أبرزت تحسن تدريجي في مستوى الإفصاح في هذه الأسواق، في حدود، 50% غير أنها تبقى متأخرة عن الأسواق المالية المتطورة، فيما تمت الإشارة إلى أن أفضل مستويات الإفصاح كان في المؤسسات التي تنتمي للقطاع المالي، أما أهم النقائص التي تمت ملاحظتها، تمثلت في قلة المعلومات المفصّل عنها حول الجوانب المتعلقة بالحوكمة والتسيير.

أهم ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة:

تتميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة بأنها تناولت موضوع الإفصاح والشفافية وتطبيقه بالخصوص لدى شركات التأمين العراقية، والوقوف على مدى توافق القواعد المطبقة

للإفصاح والشفافية كأحد ركائز الحوكمة وتوافقها مع المبادئ الدولية لحوكمة الشركات ومن ثم التركيز على مبدأ محدد وأساسي من بين قواعد حوكمة الشركات على خلاف الدراسات السابقة التي حاولت دراسة قواعد حوكمة الشركات بصفة عامة

الإطار النظري

الإفصاح والشفافية

أولاً. **تعريف الإفصاح:** هناك آراء مختلفة حول تعريف مفهوم الإفصاح وخاصة مكان الإفصاح وماده، ومنها ما يأتي: - يرى البعض أن الإفصاح اصطلاحاً: هو نشر المعرفة ونقل المعلومات من ذوي المعرفة إلى ومن لا يعلم، وآخرون يعتقدون أن الإفصاح هو الإفصاح عن المعلومات التي تهم المستثمرين والواردة في البيانات والتقارير المالية.

هناك طرق مختلفة للإفصاح عن المعلومات الجوهرية للمستثمرين والمساهمين والأسواق المالية وأصحاب المصلحة الآخرين. (عمار، 2010، 27) يرى البعض أن الإفصاح هو نقل المعلومات إلى الآخرين، سواء المساهمين أو الجهات الرقابية أو المستثمرين المحتملين أو غيرهم، وإنه شامل ومناسب وصادق بسبب البيانات. فهو يوفر معلومات تتيح للمستخدمين اتخاذ قرارات عقلانية في الوقت المناسب وبما يحقق مصلحة الجميع والكفاءة الاقتصادية. (فارس بن علوش، 2012: 20) وبالرجوع إلى التعريف السابق لكلمة الإفصاح، فيمكن إعطاء تعريف شامل لها على النحو التالي: الإعلان عن شيء ما، أو نشر شيء ما، أو الإبلاغ عن موضوع معين أو محدد. قد يكون التقرير حول موضوع محدد. وقد تكون الإفصاحات تعليمية أو تعليمية أو إلزامية لشرائح معينة ومحددة من المجتمع، وذلك حسب طبيعة الإفصاح والجهة المصدرة.

ثانياً. أنواع الإفصاح: وتختلف النماذج التي يتم الكشف عنها حسب الغرض الذي تستخدم من أجله، وتنتج هذه النماذج على النحو الآتي:

- الإفصاح العادل: ضمان الإفصاح المتوازن لجميع الأطراف.
- الإفصاح الكامل: يشير إلى شمولية الإبلاغ عن المعلومات.
- الإفصاح الكامل: الكشف عن الحد الأدنى من المعلومات.
- الإفصاح القطاعي: عند طلب بيانات الأداء التشغيلي والمالي للمنشأة الصناعية.
- الكشف عن وسائل الإعلام التعليمية: أي الكشف عن المعلومات المناسبة لأغراض اتخاذ القرار، على سبيل المثال.

التنبؤ المالي (الشيرازي، مهدي، 1990: 331)

معايير الإفصاح: أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية ثلاثة معايير تتعلق جميعها بطرق الإفصاح: - المعيار الأول يتناول عرض البيانات المالية.

- معيار رقم (24) يتناول المستخدمين من الأطراف ذات العلاقة.

- معيار رقم 30 يتعلق بالمؤسسات المعرفية والمالية (<https://www.Economysarab.com>)

2022

مستوى الإفصاح: لدى المحاسبين التقليديون لوائح مختلفة بشأن مستويات الإفصاح، ويصنفها البعض على أنها المستوى.

ومستويات الإفصاح هي كما يأتي:

- أ. يتطلب المستوى المثالي توافر الشروط الثلاثة الآتية: أن تكون البيانات المالية مفصلة للغاية. يجب أن تكون البيانات المالية دقيقة للغاية وجديرة بالثقة. يجب أن يكون عرض البيانات المالية وتوقيتها المناسب متنسقين مع رغبات الأطراف المعنية
- ب. ويتحقق المستوى الواقعي أيضاً بثلاثة شروط - : مبادئ المحاسبة، السياسات الإدارية، ضوابط الإشراف والرقابة وتوجيهات التدقيق (عمار وسلمي، 2018: 123)

العوامل المؤثرة على الإفصاح: هناك عدد من العوامل التي تزيد من أهمية مبادئ الإفصاح، بما في ذلك:

1. العوامل البيئية: يختلف إعداد التقارير المالية من بلد إلى آخر بسبب عوامل اجتماعية وسياسية واقتصادية وتاريخية، حسب احتياجات المستفيدين.
2. العوامل المتعلقة بالمعلومات: تتأثر درجة الإفصاح بالمعلومات، وخاصة توفرها فضلاً عن إمكانية التحقق والمقارنة، فأن المعلومات ذات صلة وموثوقة.
3. العوامل المرتبطة بالوحدة الاقتصادية: مثل حجم الوحدة الاقتصادية المهنية، عدد المساهمين، القوانين المعمول بها والمدققين الخارجيين والضوابط اللازمة لعملية التدقيق.

ثانياً. مفهوم الشفافية:

❖ **تعريف الشفافية:** للشفافية تعريفات عديدة، منها: وتعني وضوح الإجراءات والمسؤوليات لعملية اتخاذ القرارات وممارسة السلطة. (ثابت وعيسى، 2015: 59)

ومن أجل تطبيق مبدأ الإفصاح والشفافية في شركات التأمين بغية الوصول لتحقيق الأهداف المرجوة من الإفصاح والشفافية المطلوبة بشأن معايير الحوكمة ينبغي أن يتم توفير القنوات الخاصة بتوزيع هذه المعلومات مع إمكانية حصول مستخدمي المعلومات على كل ما هو مطلوب في الوقت الملائم وبالتكلفة المناسبة، وتحقيقاً لمبادئ الإفصاح والشفافية فإنه ينبغي إعداد ومراجعة المعلومات الخاصة بالشركة وأعمالها بأسلوب يتفق مع المعايير المحاسبية والمالية المعروفة والمجازة مهنية ووفق ضوابط الجودة الفنية. كما أن توفير الإفصاح والشفافية يجعل العمل يتم في وضوح أمام نظر وعلى مرأى من الجميع مما يعزز الثقة والمصادقية بين الشركة من جهة والجهات الأخرى ذات العلاقة، وهذا من محاسن اتباع الحوكمة ويعود بفوائد جمة على العمل المؤسسي، إذا تم الالتزام به مع تطبيقه وفق انتهاج والمطلوب (غالب، 2015: 20) ويعد الإفصاح من المسؤوليات المستمرة لأي شركة، وعلى الشركات أن تفصح بمصادقية ودقة وبشكل كامل وفي الوقت المناسب عن المعلومات وفقاً لأحكام القانون واللوائح والنظام الأساسي للشركة وعليه يجب أن يشتمل الإفصاح الشفاف - ودون حصر - كل التفاصيل الخاصة بالنتائج المالية والتشغيلية، وتشمل الأهداف التي تم تأسيس الشركة لتنفيذها، وحق الأغلبية من حيث المساهمة وحقوق التصويت، والتفاصيل المتعلقة بكل أعضاء مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين وخاصة تفاصيل المرتبات والمزايا الممنوحة لهم، وتشمل عوامل المخاطرة المنظورة في عمل الشركة (ماهر رمزي ورمزي يهاوي، 2008: 97)

❖ **أهداف الشفافية:** ومن أهم أهداف الشفافية ما يأتي:

1. التطبيق الصحيح والمناسب للقوانين والتعليمات إذ إن الشفافية تقلل بشكل كبير من الفساد وتضارب المصالح والاحتيايل والمكاسب غير المشروعة.

2. تقليل تكاليف ومشاكل المؤسسة وكل هذه الأزمات التي يمكن أن تنجم عن الانفصال أو الإشراف بين الإدارة والملاك وضعف أساليبهم
 3. دعم العدالة، واستخدام المحاسبة المالية، وحماية مصالح الأطراف ذات الصلة، وتعكس المصالح العامة للمجتمع (حمد، 2013: 162)
 4. زيادة فرص تحسين مستويات المعيشة الفردية والجماعية. هذا الجو الذي يتسم بالصدق والإخلاص يشجعهم على تشجيع الاستثمار وزيادة الحراك وتنمية المدخرات وتوفير فرص عمل جديدة للأعضاء. مجتمع. (عمار وسلمي، 2010: 102)
- ❖ **العلاقة بين الإفصاح والشفافية** إن الشفافية تعبر أوسع نطاق من الإفصاح، بحيث ترتبط بالإفصاح فإذا كان الإفصاح ناقصاً فلا توجد شفافية وهو الأمر الذي جعل الشفافية حالة اعم واشمل من حالة الإفصاح، ومن ثم فإن الشفافية أوسع نطاقاً من الإفصاح، وعلى ذلك فإن كل حالة شفافية تفترض وجود إفصاح، بينما حالة الإفصاح لا تستلزم وجود شفافية دائماً، فالشفافية أثر يترتب على وجود إفصاح الكامل. ويدل هذا الرأي على أن الإفصاح مع العلانية والوضوح والمكاشفة والمصادقية والتمكين من العناصر الأساسية للشفافية كما جاء أن مفهوم الشفافية يرتبط بأربع كلمات هي المصادقية (اسامه، احمد، 2014: 26)
- والإفصاح، والوضوح، والمشاركة. وعلى ذلك، فإنه لا يمكن أن توجد شفافية بدون إفصاح ولكن يمكن أن يوجد إفصاح بدون شفافية أو بالشفافية الناقصة فالإفصاح الكامل يؤدي إلى وجود شفافية، فالشفافية هي أثر يترتب على الإفصاح الكامل. ويدلل الباحث على صحة هذا الرأي بأن جميع التعريفات التي وردت لتعريف الإفصاح لم تذكر على الإطلاق أنه لا بد من الإفصاح في الوقت المناسب. فإذا تم الإفصاح في غير الوقت المناسب للأشخاص الذين تقرر الإفصاح لمصلحتهم فلا جدوى لهم إذا منه بالنسبة لهم ثم جاء تعريف الشفافية ليكمل هذا النقص في تعريف الإفصاح فورد في جميع التعريفات الخاصة بالشفافية تعبير الوقت المناسب ويقصد به أنه حتى يتم الإفصاح بالشفافية يجب أن يكون هذا الإفصاح في الوقت المناسب للأشخاص الذين تقرر الإفصاح لمصلحتهم (زينب وطالب، 2008، 30)
- ثالثاً. مفهوم حوكمة الشركات:** أنها "النظام الذي يتم من خلاله توجيه وإدارة شركات الأعمال، ويحدد هيكل الحوكمة الحقوق والمسؤوليات بين مختلف الأطراف ذات الصلة بنشاط الشركة، كما يحدد قواعد وإجراءات اتخاذ القرارات المتعلقة بشؤون الشركة، ويحدد الهيكل الذي يتم من خلاله وضع أهداف الشركة ووسائل تحقيقها ووسائل الرقابة عليها." (Freeland, 2007: 7-8)
- أما وثيقة مبادئ التأمين الأساسية الصادرة عن الجمعية الدولية لهيئات الإشراف على التأمين فعرفت بأنها "الطريقة التي تشرف فيها مجالس الإدارة، الإدارة العليا على أعمال شركات (IAIS) التأمين، وتشتمل على نظام الشركات والشفافية والاستقلالية والمساءلة والمسؤولية والعدل والمسؤولية الاجتماعية، والإفصاح في الوقت المناسب والدقيق عن جميع المسائل المادية المتعلقة بشركة التأمين بما فيها الوضع المالي والأداء والملكية)"
- مقومات حوكمة الشركات:** يمكن القول بإمكانية تحقيق مفهوم حوكمة الشركات من خلال توافر مجموعة من الأسس الإدارية والفنية والمالية والتنظيمية في الشركة، وتمثل المقومات التالية الدعائم الأساسية التي يجب توافرها حتى يمكن الحكم بتطبيق حوكمة الشركات وهي:
- توفر القوانين واللوائح الخاصة بضبط الأداء الإداري للوحدة الاقتصادية.

- وضوح السلطات والمسؤوليات بالهيكل التنظيمي للوحدة الاقتصادية.
- فعالية نظام التقارير وقدرته على تحقيق الشفافية وتوفير المعلومات.
- تعدد الجهات الرقابية على أداء الشركات؛ (أحمد، 2009: 10).
- وجود عمليات حوكمة فعالة داخل الشركة تعمل على تنظيم الاجتماعات والاتصالات بين مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية والموظفين.
- وجود لجنة تدقيق داخل الشركة يتمتع أعضاؤها بالاستقلالية، الكفاءة والخبرة للتأكد من وفاء الشركة بمتطلبات الإدارة التنفيذية، التدقيق الخارجي واجراءات الإبلاغ المالي من حيث الأمانة والجودة (قباجة وآخرون، 2008: 39)
- تطبيق قواعد الحوكمة في شركات التأمين:** يعد قطاع التأمين جزءاً هاماً من قطاع شركات الأعمال والمؤسسات المالية ومن ثم يشترك معها في كثير من المشاكل والعوائق، إلا أن قطاع التأمين بطبيعته يقوم على قدر كبير من الثقة بين شركات التأمين والمستأمنين سواء أكانوا هيئات أم أفراد هي من أهم ركائز الحوكمة ويستند الإطار العام للحوكمة في المؤسسات المالية عموماً وفي شركات التأمين خصوصاً على مبادئ الحوكمة في القطاع العام والذي يشمل (ثابت وعيسى، 2014: 59)
- المساءلة: وتعني وجود قرارات أو آليات مجدية لضمان خضوع الشركة وتماشيتها مع جميع المعايير والقوانين والأعراف المعمول بها.
- الشفافية: وتعني وضوح الإجراءات والمسؤوليات لعملية اتخاذ القرارات وممارسة السلطة.
- النزاهة: وتعني التصرف بحيادية وبشكل أخلاقي في المصالح المتعلقة بالشركة، وعدم إساءة استخدام المعلومات المكتسبة أو موارد الشركة لصالح طرف معين.
- الإشراف: أي الإشراف على استخدام كافة الموارد لتعزيز قيمة الأصول العامة بالشركة.
- الكفاءة: وتعني الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة لغرض تعزيز أهداف الشركة مع الالتزام باستراتيجيات التحسين المستمرة.
- الريادة: أي الالتزام بالحوكمة على نطاق الشركة من خلال القيادة من منظور أعلى. تطبيق مبدأ الإفصاح والشفافية في شركات التأمين بغية الوصول لتحقيق الأهداف المرجوة من الإفصاح والشفافية المطلوبة بشأن معايير الحوكمة ينبغي أن يتم توفير القنوات الخاصة بتوزيع هذه المعلومات مع إمكانية حصول مستخدمي المعلومات على كل ما هو مطلوب في الوقت الملائم وبالتكلفة المناسبة، وتحقيقاً لمبادئ الإفصاح والشفافية فإنه ينبغي إعداد ومراجعة المعلومات الخاصة بالشركة وأعمالها بأسلوب يتفق مع المعايير المحاسبية والمالية المعروفة والمجازة مهنيًا ووفق ضوابط الجودة الفنية كما إن توفير الإفصاح والشفافية يجعل العمل يتم في وضوح أمام نظر وعلى مرأى من الجميع مما يعزز الثقة والمصداقية بين الشركة من جهة والجهات الأخرى ذات العلاقة، وهذا من محاسن انتهاج واتباع الحوكمة ويعود بفوائد جمة على العمل المؤسسي، إذا تم الالتزام به مع تطبيقه وفق المطلوب (غالب، 2015: 2).
- ويعد الإفصاح من المسؤوليات المستمرة لأي شركة، وعلى الشركات أن تفصح بمصداقية ودقة وبشكل كامل وفي الوقت المناسب عن المعلومات وفقاً لأحكام القانون واللوائح والنظام الأساس للشركة وعليه يجب أن يشمل الإفصاح الشفاف - ودون حصر - كل التفاصيل الخاصة بالنتائج المالية والتشغيلية، وتشمل الأهداف التي تم تأسيس الشركة لتنفيذها، وحق الأغلبية من حق المساهمة وحقوق

التصويت، والتفاصيل المتعلقة بكل أعضاء مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين وخاصة تفاصيل المرتبات والمزايا الممنوحة لهم، وتشمل عوامل المخاطرة المنظورة في عمل الشركة.

الجانب العملي

1. عينة الدراسة: يتكون مجتمع الدراسة من شركات التأمين العاملة في سوق التأمين العراقي واقتصرت عينة الدراسة على وكالات شركات التأمين العاملة في بغداد (الشركة الوطنية للتأمين، شركة دار السلام للتأمين، شركة الأمين للتأمين).
2. أدوات جمع البيانات: لقد اعتمدنا على مصدرين رئيسيين لجمع البيانات: المصادر الثانوية وتشمل الدراسات والأبحاث النظرية والميدانية في الكتب والمجلات المحكمة ذات العلاقة بالحوكمة والإفصاح والشفافية، والمصادر الأولية من خلال تصميم استبانة خاصة.
3. بغية الحصول على البيانات والمعلومات من أفراد مجتمع الدراسة تطلب الأمر تصميم استبانة خصيصاً لهذا الغرض، تم توزيع 55 استبانة، استرجعت منها 45 استبانة واستبعاد 10 استبيانات، فتكون بذلك حجم عينة الدراسة 45 استبانة.
4. أداة الدراسة: بغية الحصول على البيانات والمعلومات من أفراد مجتمع الدراسة تطلب الأمر تصميم استبانة خصيصاً لهذا الغرض، وتتكون هذه الاستبانة من قسمين كالآتي: القسم الأول: البيانات الشخصية ومعلومات شخصية والمتمثلة في كل من: الجنس، العمر، المستوى التعليمي، سنوات الخبرة، والمنصب. القسم الثاني: ويحتوي على مجموعة من الفقرات التي تحدد مدى تطبيق الشركات محل الدراسة لقواعد الإفصاح والشفافية وتتضمن كل فقرة عدد من العبارات الهادفة للإجابة عن إشكالية الدراسة.
5. تم استخدام معامل الثبات (Cronbach Alpha) ولقد كانت النتائج كما هي مبينة في الجدول الآتي

جدول (1): معامل الثبات Cronbach Alpha

الرمز	معامل الثبات	معامل الصدق
X	0.853	0.925
Y	0.846	0.922
Z	0.849	0.923
M	0.860	0.927
معدل الثبات العام	0.852	0.924

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على مخرجات SPSS 25.

ونلاحظ من خلال النتائج المبينة في الجدول أن معامل الثبات للمتغيرات الدراسة يفوق الحد الأدنى للنسبة المقبولة، وقدر معدل الثبات العام بـ 85.2 % وهي نسبة عالية تسمح بالاعتماد على نتائج الدراسة، كما قدر معامل الصدق بـ 92.4 % وهي نسبة عالية أيضاً، ومن ثم يمكن الحكم على مدى فعالية الاستبانة وتحقيق الهدف من الدراسة.

خصائص عينة الدراسة: من أجل معرفة خصائص العينة المدروسة، تم الاعتماد على إجابة المبحوثين (البيانات الوصفية) للعينة المدروسة، وهو ما يوضحه الجدول الآتي:

جدول (2): البيانات الوصفية لعينة الدراسة

المتغير	الوصف	التكرار	النسبة	المتغير	الوصف	التكرار	النسبة
العمر	أقل من 25 سنة	7	16%	المنصب الوظيفي	مدير	4	11%
	26-40	10	22%		رئيس قسم	10	26%
	41-50	15	33%		مدير شعبة	6	16%
	أكثر من 50	13	29%		محاسب	8	21%
	بكالوريوس	20	50%		إداري	10	26%
التخصص العلمي	ماجستير	9	23%	سنوات الخبرة	أقل من 5 سنوات	6	14%
	دكتوراه	5	12%		5-10 سنوات	8	18%
	أخرى	6	15%		11-15 سنوات	12	27%
	إدارة أعمال	10	31%		أكثر من 16 سنة	18	42%
المؤهل العلمي	محاسبة	11	33%				
	اقتصاد	8	24%				
	مالية	4	12%				

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على مخرجات SPSS 25

يمكن تفسير معطيات الجدول كما يأتي:

(41-50 سنة) بنسبة 33% أما باقي - - الفئة العمرية الأكثر استحواداً على عينة الدراسة هي الفئات التي يقل سنّها عن 40 سنة فتجاوزت 67% مجتمعة في ثلاث فئات، ما يؤكد على أن مؤسسات التأمين يشغلون فئة الشباب، القدرة على أداء العمل بشكل جيد وحيوي وغالبية أفراد العينة هم من حملة الشهادات الجامعية وخاصة البكالوريوس الذين قدر عددهم بـ 20 فرد وبنسبة 50% وبإضافة الشهادات الجامعية الأخرى نجد أن نسبة الجامعيين تتجاوز

50% وهو معدل مرتفع يؤكد على أن مؤسسات التأمين وبحكم طبيعة عملها جميع موظفيها من حملة الشهادات هذا من جهة ومن جهة أخرى فإن المؤسسات التأمين العراقية بصفة عامة أصبحت تستقطب الكوادر البشرية ذات المستويات العلمية العالية وحسب المؤهل العلمي نجد هناك تنوع في الشهادات والتخصصات في ميدان العلوم الاقتصادية والتسيير إذ هناك 10 أفراد حاصلون على شهادة إدارة أعمال و 8 أفراد حاصلون على شهادة اقتصاد و 11 فرد حاصلون على شهادة محاسبة، أي أن هناك تنوع في الاطار الوظيفي حيث الشهادة أمر ينعكس إيجابياً على عمل شركات التأمين حسب المنصب الوظيفي نجد إن المبحوثين توزعوا بين مختلف المناصب الموجودة بالمؤسسات إذ نجد مديرين و 4 رؤساء أقسام 10 رؤساء أقسام و 6 إداريين، أمر يساهم في الإجابة عن الاستبيان بشكل واضح وأكثر مصداقية نجد أن أكثر من 79% من المبحوثين تتجاوز خبرتهم 11 سنة منهم 12 فرد تتجاوز خبرتهم 15 سنة وبنسبة 27%، أي أن المبحوثين يتمتعون بخبرة عالية في مجال التأمين ما

يجعل الإجابات تتمتع بالموضوعية. تحليل اتجاهات أفراد العينة حول أبعاد الدراسة: سنتناول عرض وتحليل الإجابات التي أدلى بها المبحوثين من موظفين في مؤسسات التأمين حول مدى تطبيق مبادئ الحوكمة، وذلك باستخدام ليكارت الخماسي الذي يعبر عن الخيارات (أوافق تماماً، أوافق، محايد، لا أوافق، لا أوافق تماماً) وعليه يتم تفسير النتائج كما يأتي:

جدول (3): مقياس ليكارت للحكم على إجابات الأفراد

درجات الموافقة	فئات المتوسط الحسابي
لا أوافق تماماً	من 1 إلى 1.80
لا أوافق	من 81 إلى 2.60
محايد	من 2.61 إلى 3.40
أوافق	من 3.41 إلى 4.20
أوافق تماماً	من 4.21 إلى 5

المصدر: من إعداد الباحثة.

المحور الأول: تحليل اتجاه إجابات أفراد العينة حول البعد الأول المتعلق بتنظيم وتحديد المسؤوليات بالشركة: يمكن توضيح ذلك في الجدول الآتي:

جدول (4): الفقرات الخاصة ببعد تنظيم وتحديد المسؤوليات بالشركة

ت	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه	الترتيب
1	هناك قوانين ولوائح واضحة تحدد المسؤوليات والمصالح المشتركة بالشركة	3.17	0.98	لا أوافق	9
2	يتم الإفصاح عن الجهة المصدرة للقرارات الإدارية بشكل واضح ودائم.	5.16	2.12	أوافق	4
3	تتصف القرارات الإدارية على مستوى الشركة بالوضوح وعدم التضارب	4.67	1.20	أوافق	5
4	يوجد هيكل تنظيمي ووصف وظيفي لتحديد المسؤوليات والصلاحيات يساهم في تطوير الحوكمة	4.12	1.57	أوافق	3
5	توزع المسؤوليات الإشرافية والتنفيذية بشكل عادل وكفاء الأمر الذي يساعد على تحسين الأداء	3.83	1.42	محايد	6
6	تحدد المسؤوليات بين مختلف المستويات والمصالح في نطاق الاختصاص بشكل تشريعي محدد وواضح مع ضمان خدمة المصلحة العامة.	2.55	0.87	لا أوافق	8
7	تقوم إدارة الشركة بإجراء تحسينات مستمرة لأسلوب العمل وجودة الخدمات	3.80	1.09	أوافق	3
8	هناك تحديد واضح للهيكل التنظيمي للشركة والوحدات التابعة لها	2.98	1.35	محايد	7
	تنظيم وتحديد المسؤوليات بالشركة	3.78	1.32	محايد	2

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على مخرجات SPSS 25.

من نتائج الجدول نجد أن الفقرة رقم 02 تحتل المرتبة الأولى حيث حصلت على متوسط حسابي يقدر بـ 5.16: وبانحراف معياري 2.12 وهذا ما يدل على أن أغلب المبحوثين بشركات التأمين محل الدراسة يتفقون على أن هناك إفصاح بشكل دائم للقرارات الإدارية من قبل الجهة المصدرة، تلتها الفقرة 07 بمتوسط حسابي يقدر بـ 3.80: وبانحراف معياري 1.08 والتي تثبت أن إدارة الشركة تقوم بإجراء تحسينات مستمرة لأسلوب العمل وتحسين جودة الخدمات المقدمة، تليها الفقرة رقم 03 بمتوسط حسابي يقدر بـ 3.68: وبانحراف معياري 1.10 والتي تثبت أن القرارات الإدارية داخل الشركة تتسم بالوضوح وعدم التضارب بين المصالح والتي تعد أهم متطلبات الحوكمة، تليها الفقرة رقم 04 بمتوسط حسابي يقدر بـ 3.48: وبانحراف معياري 1.24 والتي تثبت أن تحديد الصلاحيات والمهام يساهم في تطبيق الحوكمة على مستوى المؤسسة، أما الفقرة رقم 05 والتي كان فيها رأي المبحوثين محايداً فيما يتعلق بتحسين الأداء انطلاقاً من توزيع المسؤوليات فقد جاءت في الرتبة الخامسة، تليها الفقرة رقم 08 التي جاء فيها أيضاً رأي المبحوثين محايداً فيما يتعلق بتحديد الهيكل التنظيمي للشركة، وفي الأخير جاءت الفقرتين 01 و 06 إذ كان رأي المبحوثين غير موافق لوجود قوانين ولوائح تحدد المسؤوليات والمصالح المشتركة بالشركة وكذا توزيع المسؤوليات بين المصالح ضمن إطار تشريعي محدد وواضح. أي إنه يمكن القول هناك توافق حول وجود بؤادر إرساء قواعد الحوكمة في الشركات في إطار تقسيم الصلاحيات والمسؤوليات، إلا أنه وجود قوانين وتشريعات تضبط المسؤوليات وتحدد المصالح.

المحور الثاني: تحليل اتجاه إجابات أفراد العينة حول البعد الثاني المتعلق بالتحديد والإفصاح عن نظام التعويضات والمكافآت: يمكن توضيح ذلك في الجدول الآتي:

جدول (5): الفقرات الخاصة ببعد تحديد والإفصاح عن نظام التعويضات والمكافآت

ت	افقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه	الترتيب
1	هناك نظام تعويضات ومكافآت معتمد من قبل مجلس الإدارة ومعروف لدى العاملين	3.87	0.97	اوافق	3
2	يوجد هيكل أجور واضح يتسم بالعدالة والموضوعية والحيادية..	2.84	1.22	محايد	5
3	يتم اعتماد المكافآت للموظفين من خلال لجنة ذات صلاحية تتصف بالنزاهة والكفاءة	3.11	1.18	محايد	3
4	تلتزم إدارة الشركة بالإفصاح عن الخطط والمكافآت التي يحصل عليها الموظفون	3.49	1.9	اوافق	6
5	قيام الشركة بتحديد المكافآت والمرتبات بناء على كفاءة وعمل الإداريين والموظفين	2.75	1.15	محايد	7
6	تلتزم الشركة بتطبيق نظام المكافآت والتعويضات حسب الدرجة، المنصب الوظيفي، الكفاءة، العمل والمسؤولية	2.77	1.23	محايد	8
	تحديد والإفصاح عن نظام التعويضات والمكافآت	3.13	1.27	محايد	-

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على مخرجات SPSS 25.

من نتائج الجدول نجد أن الفقرة رقم 01 تحتل المرتبة الأولى حيث حصلت على متوسط حسابي يقدر بـ 3.87 وبانحراف معياري 0.97 وهذا ما يدل على أن أغلب المبحوثين بشركات التأمين محل الدراسة يتفقون على أنه يوجد نظام تعويضات ومكافآت معتمد من قبل مجلس الإدارة ومعروف لدى العاملين، تلتها الفقرة 04 بمتوسط حسابي يقدر بـ 3.49 وبانحراف معياري 1.9 والتي تثبت أن إدارة الشركة تلتزم بالإفصاح عن الخطط والأهداف والمكافآت والامتيازات التي يحصل عليها الموظفون، أما باقي الفقرات (2،3،5،6) فنجد أن المبحوثين محايدون فيما يخص إجاباتهم فيما يخص الفقرات المتعلقة بالنزاهة والحيادية والموضوعية فيما يتعلق بهيكل الأجور والمكافآت. أي إنه يمكن القول هناك رأي محايد أو تحفظ فيما يتعلق بهيكل الأجور والمرتبات وكذلك المكافآت داخل الشركة، من حيث توزيعها ومنحها لمن يستحقها بناء على الأداء أو المنصب أو الدرجة.

المحور الثالث: تحليل اتجاه إجابات أفراد العينة حول البعد الثالث المتعلق بالالتزام بالإفصاح عن سياسات ونتائج أعمال الشركة:

جدول (6): الفقرات الخاصة ببعد الالتزام بالإفصاح عن سياسات ونتائج أعمال الشركة

ت	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه	الترتيب
1	هناك وضوح في القواعد والسياسات المحاسبية المستخدمة	2.39	0.93	لا اوافق	9
2	تقوم الشركة بالإفصاح عن سياساتها المالية على المدى الطويل والقصير	3.65	1.08	اوافق	4
3	يتم الإفصاح عن الارتباطات والتعاملات المالية الخاصة بالشركة مع شركائها	3.67	0.99	اوافق	2
4	توفر الشركة على مستوى موقعها الالكتروني معلومات عن أعمالها وتحديث بشكل دائم.	3.64	1.27	اوافق	3
5	تقوم الشركة بمراجعة أعمالها بطريقة موضوعية ومستمرة	2.43	1.16	لا اوافق	7
6	يتضمن الإفصاح على مجموعة من المعلومات أهمها النتائج المالية ونتائج أعمال الشركة	3.55	1.02	اوافق	6
7	يتم ضمان مستوى كاف من الإفصاح والشفافية من خلال رجعة التقارير وقياس أثرها	3.23	1.08	محايد	5
8	الإفصاح الكافي عن جميع بنود القوائم المالية بشفافية يساعد في اكتشاف الغش والتلاعب بالتقارير المالية	2.43	1.20	لا اوافق	5
9	الإفصاح عن المعلومات ذات الأهمية النسبية في الوقت المناسب وبالشكل المناسب يساعد في اكتشاف الغش والتلاعب والوقوف على النقائص	3.8	1.23	محايد	4
-	الالتزام بالإفصاح عن سياسات ونتائج أعمال الشركة	3.19	1.18	محايد	-

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على مخرجات SPSS 25.

من نتائج الجدول نجد إن الفقرة رقم 03 تحتل المرتبة الأولى حيث حصلت على متوسط حسابي يقدر بـ 3.67: وبانحراف معياري 0.99 وهذا ما يدل على أن أغلب المبحوثين بشركات التأمين محل الدراسة يتفقون على أن هناك إفصاح عن الارتباطات والتعاملات المالية الخاصة بالشركة مع شركائها، تلتها الفقرة 04 بمتوسط حسابي يقدر بـ 3.64 وبانحراف معياري 1.27 والتي تثبت أن الشركة توفر على مستوى موقعها الإلكتروني معلومات عن أعمال وانجازات الشركة وتحديث بشكل دائم، تليها الفقرة رقم 02 بمتوسط حسابي يقدر بـ 3.65 وبانحراف معياري 1.08 والتي تثبت أن الشركة تقوم بالإفصاح عن سياساتها المالية على المدى الطويل والقصير، تليها الفقرة رقم 06 بمتوسط حسابي يقدر بـ 3.55: وبانحراف معياري 1.02 والتي تثبت أن الإفصاح يتضمن على مجموعة من المعلومات من بينها النتائج المالية ونتائج أعمال الشركة، أما الفقرتين رقم 07 و09 والتي كان فيها رأي الباحثة محايداً فيما يتعلق بضمان مستوى كاف من الإفصاح والشفافية من خلال مراجعة التقارير وقياس أثرها، وإن الإفصاح عن المعلومات ذات الأهمية النسبية في الوقت المناسب وبالشكل المناسب يساعد في اكتشاف الغش والتلاعب والوقوف على النقائص، وفي الأخير جاءت الفقرات 01 و05 و08 إذ كان رأي المبحوثين غير موافق فيما يخص وضوح النتائج المالية ونتائج أعمال الشركة وكذا الإفصاح الكافي عن جميع بنود القوائم المالية بشفافية للمساعدة في اكتشاف الغش والتلاعب بالتقارير المالية. أي أنه يمكن القول إن هناك حياد فيما يتعلق بالجانب المالي للمؤسسة والإبلاغ عنه إذ إن الشركة تقوم بالإفصاح المالي والمحاسبي بشفافية وفي الوقت والزمان المناسب.

المحور الرابع: تحليل اتجاه إجابات أفراد العينة حول البعد الرابع المتعلق بالالتزام بتطبيق مبدأ الإفصاح والشفافية لتعزيز الأداء: يمكن توضيح ذلك في الجدول الآتي:

جدول (7): الفقرات الخاصة ببعد الالتزام بتطبيق مبدأ الإفصاح والشفافية لتعزيز الأداء

ت	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه	الترتيب
1	تنظم الشركة اجتماعات دورية بين العاملين والإدارة العليا من أجل الوقوف على المستجدات والتطورات بالشركة	3.54	1.09	وافق	6
2	تلتزم الشركة بالإفصاح عن جميع المعلومات ذات الأهمية النسبية، إضافة إلى تلك التي حددها القانون في الوقت المناسب.	3.43	1.13	وافق	8
3	قيام مجلس الإدارة والمديرين بوضع استراتيجيات للشركة، خطط عمل، المخاطر، الأهداف ومراقبة سير تنفيذ الاستراتيجيات.	3.33	1.22	لا اوافق	6
4	تعمل الإدارة على توفير إطار فعال للحوكمة ويطلع عليه كل الموظفين.	3.01	1.13	محايد	4

ت	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه	الترتيب
5	يتم الإفصاح عن المعلومات والبرامج المطبقة يؤثر على التقييم الجيد للأداء	2.59	1.30	لا وافق	7
6	الرقابة الداخلية تعمل على تقييم الأداء من الجانب المحاسبي والمالي.	2.32	1.12	لا وافق	5
7	عدم تطبيق المبادئ المحاسبية ونقص الإفصاح والشفافية عن المعلومات المالية له آثار سلبية على جودة المعلومات المالية	1.79	0.65	لا وافق	8
8	تساهم السياسات والإجراءات المتبعة في انجاز الأعمال بكفاءة وفعالية.	2.97	1.23	محايد	4
-	الالتزام بتطبيق مبدأ الإفصاح والشفافية لتعزيز الاداء	2.87	1.10	محايد	-

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على مخرجات SPSS 25.

من نتائج الجدول نجد إن الفقرة رقم 01 تحتل المرتبة الأولى حيث حصلت على متوسط حسابي يقدر بـ 3.54 وبانحراف معياري 1.09 وهذا ما يدل على أن أغلب المبحوثين بشركات التأمين محل الدراسة يتفقون على أن الشركة تنظم اجتماعات دورية بين العاملين والإدارة العليا من أجل الوقوف على المستجدات والتطورات بالشركة، تلتها الفقرة 02 بمتوسط حسابي يقدر بـ 3.43 وبانحراف معياري 1.13 والتي تثبت أن الشركة تلتزم بالإفصاح عن جميع المعلومات ذات الأهمية النسبية، فضلاً عن تلك التي حددها القانون في الوقت المناسب، تليها الفقرة رقم 04 بمتوسط حسابي يقدر بـ 3.01 وبانحراف معياري 1.13 والتي عد فيها المبحوثين يتحفظون فيما يخص أن القرارات الإدارية داخل الشركة تتسم بالوضوح وعدم التضارب بين المصالح والتي تعد أهم متطلبات الحوكمة، تليها الفقرة رقم 08 بمتوسط حسابي يقدر بـ 2.97 وبانحراف معياري 1.23 أي أن السياسات والإجراءات المتبعة تساهم وبتحفظ في انجاز الأعمال بكفاءة وفعالية، أما باقي الفقرات فنجد أن المبحوثين يقرون بعدم الموافقة فيما يتعلق بالرقابة الداخلية والإفصاح والشفافية رقابة تنفيذ الاستراتيجيات أي أنه يمكن القول هناك عدم توافق حول الالتزام بتطبيق مبدأ الإفصاح والشفافية لتعزيز الأداء خاصة فيما يتعلق بالإفصاح المالي والمحاسبي وكذا الشفافية في اتخاذ القرارات وتتبعها لاستراتيجيات، وهو ما أكدنا عليه في البعد السابق الالتزام بالإفصاح عن سياسات ونتائج أعمال الشركة.

تحليل اتجاه المبحوثين لمبادئ الحوكمة

جدول (8): تحليل اتجاه المبحوثين لمبادئ الحوكمة

الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه	الترتيب
تنظيم وتحديد المسؤوليات بالشركة	3.78	1.32	محايد	2
تحديد والإفصاح عن نظام التعويضات والمكافآت	3.13	1.27	محايد	4
الالتزام بالإفصاح عن سياسات ونتائج أعمال الشركة	3.19	1.18	محايد	3
الالتزام بتطبيق مبدأ الإفصاح والشفافية لتعزيز الأداء	2.87	1.10	محايد	1

خلاصة:

إن الإفصاح والشفافية يعدان من الموضوعات التي حظيت في الآونة الأخيرة باهتمام كبير ومتزايد، وأصبحا يعدان أمر حتمي والزامي على كل الشركات والحرص على تطبيقه لتحقيق متطلبات الحوكمة خصوصاً لدى شركات التأمين نظراً لخصوصية العمليات التي تقوم بها. ومن أبرز النتائج التي يمكن إدراجها كنتيجة للدراسة النظرية ما يعني من خلال التحليل الإحصائي لنتائج الدراسة، يتبين أن معظم الإدارات المتواجدة بالمؤسسة الذين تم استجوابهم معظمهم ذكور؛ تتراوح أعمارهم بين 30 فأكثر، لهم وظائف مختلفة. ومن خلال الدراسة تبين عدم توفر مقومات كافية للإفصاح والشفافية لجميع أصحاب المصالح في المؤسسات، مما يؤثر على صحة قرارات المستثمرين المساهمين وأصحاب رؤوس الأموال في اتخاذ قراراتهم وعلية يعد وجود دليل لتطبيق مبدأ الإفصاح والشفافية أمراً ضرورياً لضبط الأداء لكافة المؤسسات الاقتصادية؛ وإن المؤسسات التأمين محل الدراسة لم ترتق بعد إلى المستوى المطلوب؛ فيما يخص تطبيق مبدأ الإفصاح والشفافية وتتميز المعلومات المفصح عنها بالملائمة والمصادقية والقابلية للمقارنة والثبات بدرجة عالية ووجود علاقة ارتباط بين مستوى الإفصاح والشفافية والحوكمة على مستوى مؤسسات الدراسة؛ مما يعني ثبوت فرضية الدراسة

- لا يمكن تعميم النتائج على كافة المؤسسات التأمين في سوق العراق للأوراق المالية فقد اقتصرَت الدراسة على عدد معين من المؤسسات:

نتائج الدراسة: إن الإفصاح والشفافية يعدان من الموضوعات التي حظيت في الآونة الأخيرة باهتمام كبير ومتزايد، وأصبحا يعدان أمراً حتمياً والزاماً على كل الشركات والحرص على تطبيقه لتحقيق متطلبات الحوكمة خصوصاً لدى شركات التأمين نظراً لخصوصية العمليات التي تقوم بها. ومن أبرز النتائج التي يمكن إدراجها كنتيجة للدراسة النظرية ما يأتي:

1. تعمل شركات التأمين على تحديد وتنظيم المسؤوليات ضمن هيكلها التنظيمي.
2. يعتبر الإفصاح عن نظام التعويضات والمكافآت من الأمور ذات الأهمية البالغة بالنسبة لشركات التأمين يعمل كل من الإفصاح والشفافية على تعزيز أداء شركات التأمين. إلا أنه وبالنظر إلى نتائج الدراسة التطبيقية نجد قصور في تطبيق مبادئ الحوكمة خاصة ما يتعلق بمبدأ الإفصاح والشفافية من قبل شركات التأمين العاملة في السوق العراقي. خاصة ما يتعلق بالإفصاح عن المعلومات والتقارير المالية وغياب عنصر الشفافية بها، كما إنه على الرغم من وجود بؤادر إرساء قواعد الحوكمة في الشركات في إطار تقسيم الصلاحيات والمسؤوليات، وتوفر الكفاءة المهنية لدى العاملين بشركات التأمين العراقية إلا أنه لا توجد قوانين وتشريعات تضبط المسؤوليات وتحدد المصالح. كما إن الشركات لا تقوم بالإفصاح المالي والمحاسبي بشفافية وفي الوقت والزمان المناسب.

توصيات الدراسة:

1. العمل على نشر الوعي بأهمية تطبيق مبدأ الإفصاح والشفافية في المؤسسات.
2. تفعيل تطبيق نظام حوكمة شركات التأمين من خلال تفعيل دور السلطات الرقابية.
3. على شركات التأمين العراقية تطوير نظم للحوكمة والرقابة خاص بها.
4. على شركات التأمين العراقية العمل على إعداد لوائح داخلية من أجل ضبط عملية تطبيق الحوكمة.
5. العمل على زيادة مستوى الإفصاح والشفافية وإباحتها لجميع المستخدمين بالدرجة نفسها وفي الوقت ذاته ضرورة بناء استراتيجية واضحة وفعالة لإدارة المخاطر

المصادر

أولاً. المصادر العربية:

1. سعد النور، النور علي، (2011)، أثر تطبيق حوكمة الشركات في كفاءة الأداء في شركات المساهمة المدرجة في سوق الأوراق المالية. الخرطوم : أطروحة دكتوراه في إدارة الأعمال (غير منشورة)، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا.
2. قبلي، نبيل، (2017)، دور مبادئ الحوكمة في تفعيل الأداء المالي لشركات التأمين دراسة حالة، جامعة الشلف: أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص محاسبة مالية وبنوك.
3. دراسة ساشو أرسوف وألكسندر نوموسكي من كلية الاقتصاد بجامعة قوس ديل ساف بمقدونيا سنة 2014، بعنوان " الشفافية وممارسات الإفصاح في بعض الاقتصاديات الانتقالية" .
4. بالعادي عمار، جادو حدو، دور حوكمت الشركات في ارساء قواعد الشفافية والإفصاح الملتقى الدولي الأول حول حوكمة المحاسبية للمؤسسة، جامعة ام البواقي، الجزائر، يومية (ديسمبر 2010:27)
5. فارس بن علوش، دور الشفافية في المسائلة في الحد من الفساد الاداري في القطاعات الحكومية مركز دراسات جامعة نايف العربية للعلوم الاصلية (الرياض 2013،20)
6. الشيرازي وعباس مهدي" نظرية المحاسبة"، دار ذات السلاسل، الطبعة الأولى، (الكويت 1990،331)
7. بن عيشي عمار وعمرى سلمى، تطبيق قواعد الحوكمة وأثره على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية دراسة حالة شركات المساهمة الجزائرية ولاية بسكرة، ورقة بحثية مقدمة للملتقى الدولي الأول حول :الحوكمة المحاسبية للمؤسسة واقع رهانات وآفاق، كلية، 2018،123.
8. ماهر رمزي ورمزي يحاوي، الشركات المساهمة ما بين الحوكمة والقوانين والتعليمات دراسة حالة للشركات المساهمة العامة العمانية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 24 ، العدد، [دمشق سوريا، 2008،97.
9. أسامة صبري محمد احمد، أثر تطبيق نماذج الإفصاح المحاسبي الصادرة عن هيئة السوق المالية السعودية على ترشيد قرارات الاستثمار في سوق الأوراق المالية السعودي، مجلة البحوث المالية والتجارية، جامعة بورسعيد، كلية التجارة، 2014 28.
10. زينب النابلسي وغسان الطالب" علاقة الشفافية والإفصاح في أداء البنوك"، ورقة بحثية تدخل ضمن وقائع المؤتمر الدولي الثامن حول دور الحوكمة في تفعيل أداء المؤسسات الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف 2008،30.
11. احمد رجب عبد الملك عبد الرحمان، قياس مدى تحقق الشفافية والافصاح في التقارير المالية المنشورة للشركات المتداولة في سوق المال السعودي، 2013، 10.
12. - قباجة، عدنان، وآخرون. تعزيز حوكمة الشركات في فلسطين، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (2008،25).
13. بن فرحات ساعد "بعض مبادئ وآليات الحوكمة في شركات التأمين" ندوة حول مؤسسات التأمين التكافلي والتأمين التقليدي بين الأسس النظرية والتجربة التطبيقية جامعة سطيف، 2011،9.

14. ثابت، حسان ثابت، حاج عيسى، سيد احمد. "دور الحوكمة في تعزيز أداء المؤسسات المالية" د راسة ميدانية على عينة من المؤسسات المالية. مجلة ادارة الاعمال والد راسات الاقتصادية. العدد 59، 206
15. بن عيشي عمار وعمرى سلمى، تطبيق قواعد الحوكمة وأثره على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية دراسة حالة شركات المساهمة الجزائرية ولاية بسكرة، ورقة بحثية مقدمة للملتقى الدولي الأول حول "الحوكمة المحاسبية للمؤسسة واقع رهانات وأفاق"، كلية. العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي 2009. 87.
16. غالب، عبد القادر، الإفصاح والشفافية لتحقيق الحوكمة، الاتحاد العالمي لشركات التكافل http://ifti-2015 عن الموقع /11/ والتأمين الاسلامي 26
- ثانياً. المصادر الأجنبية:
1. Abdullah ALMUTAWAA and ALY M HEWAIDy, "Disclosure level and compliance with IFRSs: An empirical investigation of Kuwaiti Companies", International Business& Economics Research journal, 9/5/2010.
 2. Freeland, C. (May 7 – 8 2007). Basel Committee Guidance on Corporate Governance for Banks, paper presented to: Coorporate Governance and Reform: Paving the Way to Financial Stability and Development, aconference organized by the Egyptian Banking Institute. Cairo.
 3. <https://www.economistsarab.com>, www.oecd.org/daf/ca/35175841.pdf , pp: 2-3.
 4. International Association of Insurance Supervisors, insurance core principles, standards, guidance and assess